الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/567
16 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقريرا مؤقتا موجزا عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان أعده السيد تشونغ - هيون بايك، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٥ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

مرفـــق

تقرير مؤقت عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان وفقا لقرار اللجنة ٧٤/١٩٩٥ ولمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٥/١٩٩٥

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- مقدمة	١-١٠	٣
ثانيا	- نبذة مختصرة عن الحالة السياسية	١١-١٦	٤
ثالثا	- إعادة بناء مجتمع أفغانستان الذي مزقته الحرب	١٧-٢٧	٦
رابعا	- الزيارات للمناطق الخالية من النزاع في أفغانستان	٢٨-٥٧	٨
	ألف - كابول	٢٨-٤٦	٨
	باء - جلال آباد	٤٧-٥٠	١٢
	جيم - مزار الشريف	٥١-٥٧	١٣
خامسا	- باكستان	٥٨-٦٣	١٤
سادسا	- النتائج والتوصيات	٦٤-٧٨	١٥
	ألف - النتائج	٦٤-٧٨	١٥
	باء - التوصيات	٧٩-٩٣	١٧

أولا - مقدمـــة

١ - عين رئيس لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٨٤ مقررا خاصا في بادئ الأمر، لكي يدرس حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وذلك بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٣٧/١٩٨٤ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤. ومنذ ذلك التاريخ، ظلت اللجنة تجدد ولايته بصفة منتظمة في قرارات أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، طـُلب فيها الى المقرر الخاص أن يقدم تقارير بهذا الشأن الى اللجنة والى الجمعية العامة. وترد التقارير الأولى في الوثائق E/CN.4/1985/21، و E/CN.4/1986/24، و E/CN.4/1988/25، و E/CN.4/1989/24، و E/CN.4/1990/25، و E/CN.4/1991/31، و E/CN.4/1992/33، و E/CN.4/1993/42، و E/CN.4/1994/53، و E/CN.4/1995/64، وترد الأخيرة في ملاحق الوثائق A/40/843، و A/41/778، و A/42/667 و Corr.1، و A/43/742، و A/44/669، و A/45/664، و A/46/606، و A/47/656، و A/48/584 و A/49/650.

٢ - وقررت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والخمسين، بقرارها ٧٤/١٩٩٥ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، أن تمدد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة واحدة، وهو تمديد أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٨٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، في التقرير الذي قدمه اليها المقرر الخاص، قررت بموجب قرارها ٢٠٧/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أن تبقي حالة حقوق الإنسان في أفغانستان قيد النظر، خلال دورتها الخمسين، وذلك في ضوء العناصر الإضافية التي توفرها لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤ - وبعد أن جددت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في دورتها الحادية والخمسين، ووفقا للممارسة المعمول بها في الماضي، قام المقرر الخاص الذي عـُين حديثا بزيارة المنطقة بغية الحصول على فكرة أولية عنها، فزار باكستان في ٢٥ و ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٥ وأفغانستان في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٥ - ويتشرف المقرر الخاص بأن يقدم الى الجمعية العامة، امتثالا لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٤/١٩٩٥ وقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٤٩، تقريره المؤقت الذي وضعت صيغته النهائية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٦ - وقد عـُين السيد تشونغ - هيون بايك، المقرر الخاص الجديد المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي أعقاب زيارة أداها الى جنيف في أيار/مايو ١٩٩٥ لحضور الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين، شرع في التعرف على الحالة في أفغانستان وكانت مهمته الأولى في أفغانستان وجيزة. وتوخى في هذه الزيارة أن يزور أغلبية أجزاء أفغانستان، أي المنطقة التي يديرها الرئيس برهان الدين رباني بما في ذلك مدينة كابل، وهرات. وكان يتوقع أيضا أن يزور مزار الشريف، في المنطقة الشمالية التي يسيطر عليها الجنرال دوستم، وقندهار في المنطقة الجنوبية التي تسيطر عليها مليشيا

طالبان. غير أن اندلاع الأعمال العدوانية التي أفيد أن طالبان شرع في إثارتها قد حال دون زيارة هرات وقندهار. وأثناء فترة وجود المقرر الخاص في المنطقة المجاورة، تلقى تقارير تفيد بحدوث قصف بالقنابل ومعارك في الجزئين الجنوبي والغربي من أفغانستان.

٧ - وبالرغم من أن المقرر الخاص زار كابل وجلال أباد ومزار الشريف وفقا للمواعيد المقررة، لم يتمكن، بالنظر الى ما سبق ذكره، من التعرف على الحالة السائدة في الجزء الجنوبي الغربي وبعض الأجزاء في وسط أفغانستان، وهو يتوخى تصحيح هذا الوضع أثناء المهمة القادمة التي يأمل في أن يضطلع بها إذا سمحت الحالة الأمنية السائدة بتحقيق ذلك.

٨ - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن خالص تقديره لحكومتي أفغانستان وباكستان لتعاونهما الكامل معه أثناء اضطلاعه بمهمته. كما يود أن يتقدم بالشكر الى السلطات المحلية في محافظتي جلال أباد ومزار الشريف للمساعدة القيمة التي لقيها عندما زار هاتين المنطقتين.

٩ - ويود المقرر الخاص أن يعرب عن شكره لمكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان ولمكتب الأمم المتحدة لتنسيق برامج المساعدة الإنسانية لأفغانستان على الدعم السوقي الفعال للغاية الذي لقيه، لا سيما وقد تعين تغيير الخطط في غضون مهلة وجيزة جدا بعد تلقي أخبار نشوب المعارك من جديد.

١٠ - ويود المقرر الخاص أيضا أن يتوجه بالشكر الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على المساعدة الكريمة التي قدماها له ميدانيا.

ثانيا - نبذة مختصرة عن الحالة السياسية

١١ - استؤنفت مرة أخرى، بالنيابة عن الأمين العام، الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في التوصل الى اتفاق للسلام. وعقد السفير محمود المستيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان اجتماعات أخرى مع الرئيس رباني في بداية كانون الثاني/يناير. وتواصلت المناقشات وعقدت اجتماعات مع القادة الأفغان البارزين بغية التوصل الى حل تفاوضي للأزمة في البلد. ومن بين الشخصيات التي أجرت البعثة الخاصة محادثات معها، السيد دوغلاس هورد، وزير الخارجية البريطاني، والجنرال دوستم، والسيد اسماعيل خان، محافظ هرات وممثلي طالبان. وواصلت البعثة الخاصة إجراء المحادثات مع الشخصيات الأفغانية البارزة في بشاور، باكستان. ونتيجة للمشاورات المكثفة التي عقدت مع جميع الأطراف السياسية بشأن جهود السلام، والمناقشات التي جرت مع الممثلين الأجانب، أعلنت البعثة الخاصة أنه بموجب اتفاق تم مع جميع الأطراف المعنية، من المتوقع أن تجتمع، قبل ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، آلية ذات قاعدة واسعة النطاق من أجل نقل السلطة. وسيلي ذلك إعلان وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وواصلت اللجنة الخاصة جهودها في كابل للتفاوض مع مختلف الأطراف السياسية في أفغانستان، بما في ذلك طالبان بشأن تحقيق نقل سلمي للسلطة، واستمرت المناقشة أثناء آذار/مارس ١٩٩٥. وفي ٢٠ آذار/مارس أكد الاستاذ

عبد الستار سيرات، الى جانب السيد سلطان محمد غازي والسيد عبد الأحمد كارزاي، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة الخاصة من جديد، الإعلان الذي صدر من قبل في كابل، في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣. وقدم الإعلان موجزا للاستنتاجات والاتفاقات التي تم التوصل اليها وتضمن ما يلي:

(أ) إنشاء لجنة تتألف من ضباط وقادة عسكريين أفغان من ذوي الخبرة تتولى مسؤولية إنشاء قوة أمن وطنية؛

(ب) وتم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن تكون مجلس أو آلية على الصعيد الوطني تتألف من ممثلين عن كل محافظة في أفغانستان. وبالإضافة الى ذلك، تُعين الأمم المتحدة في هذه اللجنة، بالتشاور مع الأطراف المعنية، ١٥ الى ٢٠ شخصية مستقلة من داخل أفغانستان وخارجه. ولتحقيق هذا الغرض اعتمد الإجراء التالي: يتعين أن تكوّن كل محافظة مجلسا مؤلفا من فقهاء، وزعماء قبائل، ومجاهدين سابقين، وشخصيات سياسية وإدارية ذات خبرة ممن كانوا يقيمون في تلك المحافظة. ويتولى هذا المجلس مسؤولية اختيار الممثلين اللازمين للمجلس الوطني أو للآلية الوطنية. ويشترط فيهما أن يتحليا بالمعايير التالية: أن يكونا من الأفغان المسلمين الذين كانوا من المقيمين في تلك المحافظة، ويتجاوز سنهما ٢٥ عاما ولا تكون لهما سوابق جنائية. وسيقدم الممثلون المحليون الذين يُنتخبون بهذه الطريقة الى بعثة الأمم المتحدة الخاصة والفريق العامل الأفغاني التابع لها إما مباشرة أو عن طريق موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان.

١٢ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أجرى سردار عبد الوالي خان، المبعوث الخاص لملك أفغانستان السابق زاهر شاه مناقشات في إسلام أباد مع شخصيات أفغانية يتضمنون ممثلين لمختلف القبائل الأفغانية وممثلين لحكومة باكستان. وأفيد أن السردار رأى أن من شأن إنشاء لويا جرغا (جمعية كبرى) أن يكون الحل الوحيد بالنسبة الى أفغانستان وأن الملك السابق سيوافق على الاضطلاع بدوره في إحلال السلام في البلد.

١٣ - وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، وصل السفير محمود المستيري، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة الى إسلام أباد لاستئناف جهوده من أجل إيجاد تسوية سلمية في أفغانستان. وسافر أولا الى جلال أباد حيث عقد مشاورات مع المحافظ الحاج عبد القادر وأعضاء مجلس التنسيق الأعلى. ومن هناك توجه الى كابل حيث عقد أثناء إقامة تواصلت ثلاثة أيام مناقشة مع الرئيس رباني والقائد أحمد شاه مسعود وشخصيات أفغانية أخرى. ثم توجه الى قندهار حيث التقى بطالبان شورى (المجلس المحلي). وسافر أيضا الى هرات لإجراء محادثات مع المحافظ اسماعيل خان ثم الى مزار الشريف لإجراء مناقشات مع الجنرال دوستم. وأخيرا عاد الى باراشينار، وهي مدينة تقع على حدود محافظة واقعة على الحدود الشمالية الغربية لباكستان، لعقد اجتماع مع السيد قلب الدين حكمتيار، زعيم الحزب الإسلامي لأفغانستان. واختتم زيارته بإجراء مناقشات مع السيدة بنازير بوتو، رئيسة وزراء باكستان. ثم التقى بالأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لإجراء مزيد من المشاورات. ومما شجع السفير المستيري المناقشات الإيجابية والمفيدة التي أجراها مع مختلف القادة الأفغان ورغبة الشعب الأفغاني الشديدة في إحلال السلام.

١٤ - وبالتوازي مع هذه المبادرات، استمر القتال المتقطع بين الفصائل. بيد أنه يبدو أن القتال بين الفصائل كان متركزا فقط في بعض المناطق التي تتاخم الأقاليم الواقعة تحت سيطرة مختلف القادة، بما في ذلك المنطقة التي تسيطر عليها سلطات كابول. ووفقا للمعلومات الواردة بصفة خاصة من المنظمات غير الحكومية العاملة في المناطق الريفية، فإن السلام يسود أغلبية أنحاء أفغانستان.

١٥ - وبقطع النظر عن المبادرات السابقة التي اضطلع بها مكتب الأمين العام بهدف إشراك الأطراف المتناحرة في مفاوضات وحوار على الصعيد الوطني، استأنف رئيس البعثة الخاصة جهوده من أجل السلام في ١٤ أيلول/سبتمبر من خلال زيارات قام بها الى كابل، وجلال أباد، ومزار الشريف، وقندهار.

١٦ - وتواصل مختلف هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم المعونة الإنسانية العاجلة.

ثالثا - إعادة بناء مجتمع أفغانستان الذي مزقته الحرب

١٧ - لقد وجدت أفغانستان نفسها في مواجهة حالة من الصراع والمنازعات لأكثر من ١٦ عاما. ومنذ أن بدأت المنازعات، هجر ما يقرب من نصف عدد سكان البلد منازلهم طلبا للسلامة إما بعبور الحدود إلى الجارتين باكستان وجمهورية إيران الإسلامية أو بالانتقال إلى جزء آخر من أفغانستان. ويقدر أن أكثر من مليون شخص قد قتلوا في أفغانستان قبل انسحاب القوات السوفياتية وتغيير الحكومة في نيسان/أبريل ١٩٩٢. ويعتقد أن أكثر من ٠٠٠ ٢٥ شخص قد قتلوا في كابول منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢، نتيجة للحرب الأهلية الدائرة بين مجموعات المجاهدين المسلحة التي تنتمي لمختلف الأحزاب والجماعات السياسية.

١٨ - ورغم أن جزءا كبيرا من أفغانستان يتمتع بالسلم، وأن البلد يسودها استقرار نسبي لم تشهده لعدة سنوات، فإن شعب أفغانستان الذي يتجاوز ١٦ مليون نسمة يكافحون من أجل البقاء. وتتوجه الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نحو تعزيز عملية السلم والاستقرار بتوفير بديل للنزاع عن طريق تنفيذ خطط وحوافز الإنعاش والتعمير على مستوى المحافظات دون انتظار للحل الدائم.

١٩ - ومما لا شك فيه أن هذه المهمة مهولة لأن الحالة من حيث احتياجات البلد خطيرة. فأفغانستان، وفقا لدليل التنمية البشرية، هي الثالثة بين أفقر بلدان العالم. ولا يحصل على المياه المأمونة والمرافق الصحية والرعاية الصحية والتعليم سوى أقلية ضئيلة من الأفغانيين. وأكثر من ثلث الرضع الأفغانيين لا يبقون على قيد الحياة بعد سن الخامسة. وفي أفغانستان ثاني أعلى معدل لوفيات الرضع في العالم إذ يصل إلى ١٦٤ وفاة في كل ٠٠٠ ١ ولادة حية.

٢٠ - أما أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهي ذات أهمية بالنسبة للتمويل، وتنسيق الإنعاش والتنمية. وكانت "خطة عمل الإنعاش الفوري" التي ظهرت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، نتيجة لجهود مشتركة بذلها ممثلو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة ومجتمع المنظمات غير الحكومية. وتعتبر هذه الخطة

البيان الشامل الوحيد والمتفق عليه بصورة مشتركة لأولويات الإنعاش الشامل للبلد والشامل للقطاعات. وتتصل البرامج الرئيسية الخمسة التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بالصحة الحيوانية، وإعادة تأهيل المعوقين، وإصلاح هياكل الري ومراقبة الفيضانات، وبرامج الإصلاح الحضري، وبرامج إنتاج المحاصيل وتحسينها.

٢١ - أما تنسيق تقديم المعونة الإنسانية إلى أفغانستان فيقوم به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان وتضم هذه المساعدة العودة الطوعية إلى الوطن، وتوفير المأوى في حالة الطوارئ، والإمداد بالمياه، وتقديم المعونة الغذائية، والمرافق الصحية، والرعاية الصحية، وإزالة الألغام. وأفغانستان هي البلد الأشد كثافة بالألغام في العالم. ويقدر أن في هذا البلد ١٠ في المائة من الـ ١٠٠ مليون لغم الموضوعة في ٦٤ بلدا في العالم. لذلك فإن برنامج إزالة الألغام ذو أهمية بالغة بالنسبة لشعب أفغانستان. وفي أحدث نداء موحد مشترك بين الوكالات من أجل تقديم مساعدة إنسانية طارئة لأفغانستان، يقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة لأفغانستان أن إزالة الألغام في المناطق المتبقية ذات الأولوية في البلد سيستغرق أربع سنوات أخرى حسب معدل التنفيذ المخطط له. وقد تمت إزالة الألغام في أكثر من ١٠ كيلومترات مربعة في المناطق ذات الأولوية في ١٦ محافظة في فترة الستة أشهر السابقة. ومنذ بدء هذا البرنامج في عام ١٩٨٩، تمت إزالة الألغام في ٤٥,١ من الكيلومترات المربعة كما تم مسح أكثر من ٩ كيلومترات مربعة في ١٣ محافظة. وتم توفير تدريب في مجال إزالة الألغام لـ ١ ٤٥٧ طالبا.

٢٢ - استمرت، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، العودة الطوعية إلى الوطن، لا سيما إلى المناطق غير المتأثرة بالحرب الأهلية. وقد قدرت اللجنة الثلاثية المعنية بالإعادة إلى الوطن أنه سيعود إلى أفغانستان في بحر هذه السنة ٠٠٠ ٥٠٠ شخص من جمهورية إيران الإسلامية و ٠٠٠ ٢٠٠ شخص من باكستان.

٢٣ - وقد وفر برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية، واستفاد ما يقدر بمليوني نسمة في أفغانستان من مختلف المشاريع، ومنها أنشطة "الغذاء لقاء العمل". وخلال عام ١٩٩٥، سيتم بالتدريج نزع برنامج الرعاية والصيانة من مخيمات اللاجئين في باكستان من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للمساعدة الطارئة داخل أفغانستان.

٢٤ - إن مياه الشرب المأمونة متوافرة لأقل من أسرة واحدة من كل ثماني أسر في المدن الكبرى. وتعتمد غالبية السكان الأفغانيين على النظم التقليدية للمياه والمرافق الصحية، لذلك فهم معرضون للأخطار الصحية المتأتية من المياه الضحلة التي يصيبها التلوث بفعل النفايات المتراكمة. وتخطط منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لمواصلة برنامجهما المصمم لتحسين إمدادات المياه عن طريق تركيب مضخات يدوية في الآبار المشاعة ومعالجة الآبار الضحلة بالكلور. وتحقيق

تحسن في هذا الصدد ستكون له نتيجة مباشرة في معدل وفيات الرضع نظرا لأن ٤٢ في المائة من جميع وفيات الأطفال دون سن الخامسة ترجع إلى الإسهال وفقدان سوائل الجسم.

٢٥ - إن معظم الجرحى البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٠ الذين جرت معالجتهم في مستشفيات كابول وجلال أباد ومزار الشريف في عام ١٩٩٤ كانوا من النساء والأطفال. ونفذت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع اليونيسيف برنامجا مكثفا للتلقيح وبرامج أخرى لمعالجة سوء التغذية، وتوفير الإمدادات الطبية، وإنشاء المستوصفات، كما نفذت برامج تعليمية وتدريبية للمرأة.

٢٦ - أما مجموع تكلفة برامج الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية الطارئة المبينة أعلاه فقد بلغت ١٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ الى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر كان المبلغ المتاح ٩٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي أن هناك عجزا يبلغ ٢٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٧ - ولا زالت برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية مستمرة، الى جانب برامج عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الناشطة في قطاعات مثل تربية الحيوانات الداجنة والتعليم والرعاية الصحية والمرافق الصحية. وتنفذ هذه الأنشطة في المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء. وفي المناطق المعرضة للأعمال الحربية بين الفصائل فضلا عن مناطق البلد الخالية من الصراع.

رابعا - الزيارات للمناطق الخالية من النزاع في أفغانستان

ألف - كابول

٢٨ - قام وكيل وزير الخارجية، السيد غفور زاي، باستقبال المقرر الخاص وجرى تبادل مفيد جدا للآراء. وقد تم طرح وبحث العديد من المسائل. ونتيجة لذلك، أعطيت إلى المقرر الخاص قائمة بحوالي ٣٠٠ أسير من أسرى الحرب الذين أطلق سراحهم مؤخرا. وكان من بين الأسرى الذين أطلق سراحهم ٢٣ أجنبيا، و ٣٢ من أعضاء الحزب الإسلامي، و ٢١ عضوا من حزب الوحدة، و ٩٤ من مؤيدي الجنرال دستم، و ١٤٥ عنصرا من طالبان.

٢٩ - وقد أعرب السيد غفور زاي عن التزام قوي بجميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون أفغانستان طرفا فيها ودعا المقرر الخاص إلى التمتع بالحرية في السفر في أي مكان والاجتماع مع أي شخص يرغب في مقابلته. وذكر أن السلطات في كابول تعلق أهمية كبيرة على أعمال وآراء لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وقال إن هدفها هو السعي إلى تحسين الحالة في أفغانستان. غير أن ١٦ عاما من الحرب قد عقدت عملية التحسين. وحث المقرر الخاص على التحقيق في الأسباب الجذرية لانتهاك حقوق الإنسان مع تذكر أن هناك تسعة أحزاب مختلفة في البلد لها آراء متضاربة. ولكي تتعاون حكومته بشكل مجد، من

الضروري أن يتم تحديد طرق التحسين بدءا بتحسين الحالة السياسية. وقال إن إرادة الشعب هي في المقام الأول، وأعرب عن أمله في أن يتم إنشاء لويا جيرغا (الجمعية الوطنية الكبرى) في غضون سنة واحدة، وأن يتم اعتماد دستور من قبل الشعب. ثم طالب بتوسط الأمم المتحدة في إنشاء آلية لتنفيذ إرادة الشعب. وأشار نائب الوزير إلى حالة المرأة في ظل التقاليد الإسلامية، فذكر أن الحجاب مقبول عادة. غير أنه ذكر أن هناك ٢٨٣ امرأة من كبار الضباط في الجيش، و ١٨ دبلوماسية في السلك الخارجي، وفضلا عن ذلك، هناك إمرأتان تعملان في قيادة طائرات الهليكوبتر. وأشار إلى حقوق الأقليات، فقال إنه طرأ تحسن واضح وإن كثيرا من الذين هربوا يرجعون ويستطيعون استعادة ممتلكاتهم المصادرة.

٣٠ - وذكر المقرر الخاص أن أفغانستان تحتل مركزا هاما في منطقة آسيا الوسطى. بيد أنه لا يمكن لأية اختلافات سياسية أن تسوى داخليا إلا على يد الشعب الأفغاني نفسه. ولم يعرب المقرر الخاص عن قلقه سوى بشأن حالة الشعب الأفغاني. وقال إن ما يشغل باله هو تعرض هذا الشعب لأي انتهاك لحقوقه الانسانية. وأدرك أن انتهاكات حقوق الإنسان لشعب أفغانستان ناجمة عن عوامل خارجية. بيد أنه لا يمكن قبول أو تبرير قصف المدنيين مهما كانت الأسباب. وكرر نائب الوزير التأكيد على أن إعادة تعمير أفغانستان ستكون كفاحا مريرا.

٣١ - وقال المقرر الخاص إن النساء والأطفال هم أولى الضحايا في حالات الحرب وأعرب عن أمله في أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى إعادة بناء بلده.

٣٢ - واجتمع المقرر الخاص مع الفريق سهيلة، والعقيد راضية في المستشفى العسكري في كابول. وفي مجرى المناقشات قالت الفريق سهيلة إنها لم تواجه أية صعوبات في أداء عملها وإنها تشرف على ما يزيد على ١ ٠٠٠ عامل. وأبلغت المقرر الخاص أنه يوجد ثمة ٩٠ امرأة تعملن في المستشفى من بين قوة عمل تناهز ٤٠٠ شخص. كما أن العديد من النساء هن عميدات في كليات مختلفة في جامعة كابول. وأن خمس عشرة إمرأة تخرجن هذا العام من كلية الطب التابعة للمستشفى العسكري وأن نصف الطلاب على الأقل من الإناث. وذكرت أن انقطاع الإناث عن التعليم كان بسبب القصف العنيف الذي تعرضت اليه كابول مما تسبب في إغلاق جميع المدارس والجامعات. بيد أنه أعيد فتح المدارس والجامعات نظرا لحالة السلم والهدوء التي سادت هذا العام. وقالت إن هناك مدارس منفصلة للذكور وللإناث ولكن التعليم مشترك على المستوى الجامعي. وأنه أصبح بإمكان المرأة أن تحصل من جديد على عمل كما أعيد فتح رياض الأطفال في كابول. وتتوافر في المستشفى العسكري روضة لأطفال جميع الموظفين، وتوفر الرعاية والغذاء لأطفال جميع الموظفين مجانا.

٣٣ - ووصفت كذلك التسهيلات التي تتوفر للممرضات المتدربات في معهد التمريض الخاص الملحق بالمستشفى وهو مستشفى تعليمي. وأكدت على أهمية إنهاء الحرب وقالت إن الأولوية الرئيسية هي تحقيق السلم الذي لا يمكن بدونه تحقيق أي تقدم.

٣٤ - واجتمع المقرر الخاص مع أعضاء وزارة العدل والادارات القانونية الأخرى الذين قدموا له توضيحات تتعلق بهياكل صنع السياسات والهياكل القانونية الأخرى. وبالإضافة الى ذلك، أحاطوا المقرر الخاص علما بمختلف البرامج والأساليب التي وضعت لمعالجة حقوق الملكية للاجئين العائدين، والحوافز القانونية التي تشجع اللاجئين على العودة بما في ذلك تخفيض الضرائب والمحاولات الأخرى لمساعدة الأشخاص الذين لهم مشاريع تجارية في الخارج وذلك من أجل تشجيع اللاجئين على العودة. وقد صدر مرسوم خاص ينظم استرداد اللاجئين العائدين لممتلكاتهم.

٣٥ - واجتمع في وقت لاحق مع الموظفين المسؤولين عن عمليات الإعادة إلى الوطن في وزارة الإعادة إلى الوطن. وأوضحوا الدور الذي يضطلعون به وكيفية تنسيق الجهود لمعالجة مشاكل اللاجئين من خلال اللجنتين الثلاثيتين المنشأتين مع جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وتجتمع اللجنتان بالتناوب في البلدان الثلاثة وأن الاجتماع الأخير عقد في تموز/يوليه ١٩٩٥ في باكستان. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في جمهورية إيران الإسلامية في أيلول/سبتمبر. وأحيط المقرر الخاص علما أيضا بالصعوبات التي يعانيها المسؤولون فيما يتعلق بإعادة اللاجئين من الجمهورية الإسلامية.

٣٦ - وتبادل المقرر الخاص أيضا الآراء مع النائب العام السيد محمد قاسم وخمسة موظفين آخرين وأجرى معهم مناقشات. وأبلغوا المقرر الخاص أن أفغانستان هي دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية. وناقش معهم المسائل التالية: مسألة إمكانية انطباق القوانين في ظل ظروف مختلفة، ونظام المحاكم والاستئناف والمعاهدات الدولية الملزمة لأفغانستان، ومسألة الحقوق القانونية للاجئين والمتعلقة بالممتلكات والمشاريع التجارية التي يملكونها في البلدان المضيفة قبل عودتهم، وتحسين حماية النساء والأطفال. ولما أثار المقرر الخاص مسألة احتمال وجود شكاوى تتعلق بانعدام وجود إجراءات قانونية في هذا الصدد، أعلموه بأنه يوجد حكم في القانون ينص على "رد الاعتبار للأشخاص الذين يحاكمون أو يدانون بطريقة غير قانونية".

٣٧ - وفي اجتماع عقده المقرر الخاص مع النائب الأول لرئيس إدارة الأمن الوطني، السيد علي الأول، أحيط المقرر الخاص علما بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان تجري في شكل عمليات اختطاف وتعذيب غير أنها غالبا ما تحدث في المناطق التي لا تزال غير خاضعة لسيطرة السلطات في كابول. ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير حماية أفضل لمنع انتهاكات حقوق الانسان. وأحيط المقرر الخاص علما بأن الجهود التي تبذلها منظمات لجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة العفو الدولية وغيرهما من المنظمات غير الحكومية تحظى بدعم كامل. وجرت أيضا مناقشة مسألتي الاتجار بالمخدرات وزراعة الأفيون وقيل أن السلطات في كابول ملتزمة بوقف ومنع زراعة الأفيون تماما.

٣٨ - وتم كذلك تناول مسألة المحافظة على تراث أفغانستان الثقافي. وذكر في هذا الصدد أنه توجد ثمة حاجة ماسة الى تجديد الأعمال الفنية والواجهات التي أصابها التلف وتأمين استعادة الأشياء المنهوبة من الأشخاص الذين حصلوا عليها بطرق غير مشروعة والتي يمكن اعتبارها جزءا من التراث الوطني.

٣٩ - وفي اجتماع مع رئيس المحكمة العليا، رئيس القضاة بالنيابة، القاضي مراد، ناقش المقرر الخاص نظام الدعاوى المدنية والجنائية. ومن بين المواضيع التي جرت مناقشاتها وضع نظام للمساعدة القانونية والتمثيل القانوني للأطفال.

٤٠ - وفي مناقشات لاحقة، قدم موظفون من مكتب الرئيس المهتمون بشؤون حماية الحقوق بيانا مفصلا عن مختلف الإدارات التي تعالج المسائل المتعلقة بالجنسية، وبصياغة مشاريع مراسيم وقوانين، وبالشكاوى وبقضايا الاستئناف المرفوعة من الأطراف المتضررة. وأعلم المقرر الخاص أن احترام حقوق الإنسان يحظى باهتمام خاص، ولا سيما حرية التعبير: فلا توجد أية رقابة مفروضة أو مسموح بها وحقوق الملكية الخاصة باللاجئين تحظى بالحماية بموجب مرسوم خاص يسانده الرئيس رباني. وتمت إعادة الممتلكات التي صودرت في ظل النظم السابقة الى أصحابها وحصلت ما بين ٠٠٠ ٤٠ و ٠٠٠ ٥٠ أسرة على تعويضات عن انتهاكات لحقوقها. وأنشئت لجنة خاصة لتقدير الأضرار. بيد أنه نظرا لنقص الأموال لا يمكن منح كل أسرة في حاجة شديدة الى التعويض أكثر من ١٠٠ دولار أمريكي.

٤١ - وبعد ذلك اجتمع المقرر الخاص بأسر اللاجئين العائدين. ومن بين الأسر التي أجري معها مقابلات الأسر التي تركت أفغانستان والأسر التي شردت داخليا والأسر التي عاشت سابقا في ضاحية لكابول دمرتها القنابل والصواريخ. وعانى جميع الذين أجريت معهم مقابلات معاناة شديدة بسبب قتل واختطاف أسرهم وتشتتهم وانقطاع صلاتهم بأفراد أسرهم التي تعيش في حالة مالية تبعث على اليأس مما جعلها تعيش حياة كفاف يومي مقلقة. ومن الأمثلة على ذلك الطفل المريض الذي لم يمكن أخذه الى طبيب لأن أمه لا تملك مالا تدفعه. وفي زيارة الى شقة ذات ثلاث غرف، لوحظ أنها تستخدم لإيواء أربع أسر، يتراوح عدد أفراد كل منها بين ستة وتسعة أشخاص. ويوضع إيجارها المتواضع جانبا ليدفع إلى صاحب الشقة عند عودته النهائية، وعقود الإيجار تغطي فترة قصيرة جدا حتى يتمكن مالك الشقة من استعادتها لدى عودته دون أن ينتظر طويلا.

٤٢ - وشهد المقرر الخاص مدى الدمار والتخريب اللذين أصابا مدينة كابول. وأصبح من غير الممكن في حالات كثيرة، إصلاح الهياكل المدمرة بحيث أن الحل الوحيد لذلك هو إعادة بنائها من جديد.

٤٣ - ووفقا للمعلومات الواردة، يوجد تدفق متواصل من اللاجئين على كابول. وغدت مصالح تجارية تفتح من جديد اسبوعيا، وبدأت الحياة تعود إلى طبيعتها. واجتمع المقرر الخاص بأسر كثيرة عادت مؤخرا وقامت بترميم منازلها التي كانت قد دمرت أثناء الحرب. وفتحت المدارس من جديد وعاد إليها الأطفال بمن فيهم الفتيات.

٤٤ - وأتيحت للمقرر الخاص فرصة الاجتماع مع فريق لإزالة الألغام قدم له بيانا تفصيليا عن أنشطته. ولاحظ أن التدريب الذي أعطي قبل الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة لم يوفر قط الحماية الكاملة من

المخاطر المتصلة بمثل هذا العمل؛ فقد أصيب أحد أفراد الفريق بجروح خطيرة في وجهه في وقت مبكر من ذلك اليوم وتم إرساله إلى المستشفى التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية للعلاج.

٤٥ - وقامت مجموعة كبيرة وبارزة من المحامين المنتمين إلى جمعية المحامين في أفغانستان بتزويد المقرر الخاص بالمعلومات اللازمة عن الحالة في البلاد.

٤٦ - وفي اجتماع مع السيد بيتر ستوكر من أعضاء لجنة الصليب الأحمر الدولية، تمكن المقرر الخاص من الحصول على بصيرة نافذة للعمل الإنساني الضخم الذي تضطلع به المنظمة. وأبلغ المقرر الخاص أن لجنة الصليب الأحمر الدولية، تعمل في جو تسوده الثقة المتبادلة.

باء - جلال آباد

٤٧ - استمع المقرر الخاص الى عرض مفصل من الدكتور أمين الحق، عن كيفية سير مجلس الشورى في مناخ من السلم، بمشاركة ممثلين من جميع الأحزاب السياسية. وقد أنشئ مجلس الشورى عقب إعلان الثورة الإسلامية. وذكر الدكتور أمين الحق أن هناك أربع مدارس ثانوية للبنات وأن كلية الطب بالجامعة تضم ٢٠٠ طالبة؛ وأن هناك أيضا طبيبات في مستشفيات جلال آباد. كما أن هناك ما يتراوح بين ٠٠٠ ٣٠٠ و ٠٠٠ ٤٠٠ مشرد داخلي في خمسة مخيمات في جلال آباد.

٤٨ - وأجرى المقرر الخاص تبادلا للآراء مع نائب حاكم نانغارهار الدكتور محمد عصيف، والدكتور فيصل أحمد إبراهيمي رئيس جامعة جلال آباد، والسيد مولوي عبد الرشيد، رئيس شؤون الإعلام والثقافة، وجرى خلال هذا الاجتماع تبادل للآراء، واستمع المقرر الخاص الى عرض مفصل عن حالة المرأة. وأبلغ أن حوالي ٢٠ في المائة من طلاب كليتي الزراعة والهندسة و ٥٠ في المائة من طلاب كلية الطب من النساء، وذلك بسبب إعطائهن سبلا وفرصا متكافئة للوصول الى التعليم. وأن هناك استقرارا نسبيا في البلد ولكن لا تزال توجد صعوبات كثيرة بسبب عدم وجود سلطة مركزية. وخلال السنوات الثلاث والنصف الماضية كانت الإدارة في المنطقة مستقلة. وستصبح عودة المشردين داخليا الى منازلهم أكثر سرعة ويسرا حالما تصبح الحالة مستقرة في البلد. وعزي الأوضاع السلمية السائدة في جلال آباد الى وجود مجلس للشورى يضم ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية التسعة. ويتخذ مجلس الشورى قراراته باسم الشعب ويسعى جاهدا للحفاظ على السلم والحياد دون أن يدعم حزبا سياسيا معينا.

٤٩ - وأتيحت للمقرر الخاص فرصة لزيارة سجن في جلال آباد التقى خلالها بمأمور السجن. ولا يوجد في السجن سجناء سياسيون. إلا أن هناك بين السجناء صبيا يافعا اضطر الى البقاء مع والده الذي حوكم بتهمة القتل ولا يزال بانتظار صدور الحكم، وذلك بسبب عدم وجود أي شخص آخر يرعاه. والظروف السائدة في السجن صعبة سيما وأنه لا يقدم طعام الى السجناء، (فتلك المسؤولية تقع على عاتق أقرباء السجناء الذين يحضرون الطعام اليهم مرة واحدة في الأسبوع، أما من ليس له أقرباء، فعليه أن يقدم التماسا

بذلك الى مجلس الشورى أو يعتمد على نزلاء السجن الآخرين). ويعيش السجناء في زنزانات جماعية ويستمعون الى دروس حول العبادات الإسلامية. وثمة حاجة كبيرة لدعم مالي، ولهذا وجه مأمور السجن نداء قويا، لتوفير برامج عديدة للسجناء بضمنها برامج تدريبية مهنية. وقدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية مؤخرا عددا ضئيلا من الأسِرَّة.

٥٠ - وأجريت زيارة لمخيم للمشردين على مشارف جلال آباد. واشتكى أفراد المخيم من تخفيض حصص إعاشتهم والوقف الوشيك لجميع الحصص الغذائية. وهم كارهون للعودة الى كابول. وأعربوا عن رغبتهم في البقاء حيث يوجدون إن استطاعوا الحصول على عمل دائم.

جيم - مزار الشريف

٥١ - خلال زيارته الى مزار الشريف، في الجزء الشمالي من أفغانستان الواقع تحت سلطة الجنرال دستم، حضر جمع غفير من المحامين والقضاة وغيرهم من المسؤولين في النظام القضائي. وكان بين هؤلاء ثلاث قاضيات. ونوقشت خلال الاجتماع الطريقة التي يعمل بها النظام القضائي وإقامة العدل في المنطقة. وأن ذلك إنما يستند الى الشريعة الإسلامية، فضلا عن المعايير والقواعد الدولية. والمساعدة القانونية متاحة للدفاع عمن لا يستطيع توكيل محام، ولكن لم تنشأ بعد حالة من هذا النوع. ولا يوجد قيد الاحتجاز سوى السجناء الذين ارتكبوا جرائم. ولا يقدم أسرى الحرب للمحاكمة عادة وإنما يحتجزون لغرض مبادلتهم في المستقبل. ويجري التحقيق حاليا في قضايا أربعة مجرمين محتجزين بتهمة الاتجار بالمخدرات. فإنتاج المخدرات محظور في هذه المنطقة، ولم يبلَّغ عن أي حالة اتجار بالأسلحة.

٥٢ - واجتمع المقرر الخاص كذلك بقائد حصن الشرطة في محافظة بلخ، وبالمسؤولين الآخرين في الحصن. وأجرى مباحثات مع المسؤولين في إدارة الأمن الوطني للمحافظات الشمالية. ونوقشت خلال الاجتماع مسألة الاتجار بالمخدرات والطرق المستخدمة للحد منه. وأشير الى أن بالإمكان إنتاج كمية كبيرة من المخدرات من قطعة صغيرة من الأرض. وعرض على أنظار المقرر الخاص في نهاية الاجتماع على ثمانين كيلوغراما من المخدرات المصادرة.

٥٣ - ونوقشت حالة الأشخاص الموجودين بالمخيمات. وأبلغ المقرر الخاص أنه جرى مؤخرا تبادل ٢٠ من أسرى الحرب. وهناك أربعون أسير حرب باقون في مزار الشريف وحوالي ٢٥٠ أسيرا في مناطق أخرى.

٥٤ - وطبقا للمعلومات الواردة من السيد عبد العزيز جلال، رئيس شؤون اللاجئين في المحافظات الشمالية، ومن الحاج فضل الله أنصاري، رئيس إدارة التعليم في المحافظات الشمالية، هناك ثلاثة مخيمات للاجئين في المنطقة. وأحدها يضم اللاجئين الطاجيك، والآخر يأوي المشردين من كابول، والثالث يضم العائدين الى الوطن من جمهورية إيران الإسلامية. وقيل بأن اللاجئين القادمين من جمهورية إيران الإسلامية أعيدوا الى وطنهم بالقوة.

٥٥ - وما زالت موجـــات اللاجئين تتدفـــق بشكل متواصل. وهناك حاجة ماسة لمساعدة العائدين الذين لا مأوى لهم. إذ لا سبيل لهم للحصول على مياه نقية ولا يملكون وسيلة لإعالة أنفسهم. وتدهورت حالتهم الى حد اضطرارهم في أغلب الأحيان الى بيع بعض حاجياتهم القليلة. واستطاع خمسة من أعضاء لجنة المشردين من كابول الاجتماع مع المقرر الخاص.

٥٦ - ولا تتوافر للاجئين في هذه المنطقة سوى مدرستين ابتدائيتين. والمعلمون أنفسهم هم لاجئون ويعملون في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل الذي بدئ به مؤخرا. والمساعدة الوحيدة التي استطاعت السلطات من المحافظات الشمالية تقديمها تتعلق بالمنهاج الدراسي والإرشاد المدرسي.

٥٧ - وعقد اجتماع مفيد جدا أيضا مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان الناشطة في المنطقة. ويتمثل شاغلها الرئيسي في العمل من أجل تحقيق وقف إطلاق النار وإحلال السلام في البلد. ورغم تركز المباحثات حول حقوق الإنسان، لم تثار أي قضايا محددة لانتهاكات حقوق الإنسان.

خامسا - باكستان

٥٨ - أجرى المقرر الخاص مباحثات في إسلام آباد مع السارادر خالد، وزير الولايات والمناطق الحدودية، ومع مفوض شؤون اللاجئين في بيشاور.

٥٩ - وردت أيضا معلومات من مجموعة من الأفغانيات في إسلام آباد. ومن جملة المواضيع التي نظر فيها: العنف ضد المرأة ومركز المرأة ومسألة المرافق التعليمية المتاحة للمرأة.

٦٠ - زار المقرر الخاص في نهاية زيارته مخيم كاتشاغارغي، أقدم مخيم للاجئين في بيشاور. كما التقى بالكبار والوجهاء في المخيم. كما تبادل المقرر الخاص مع أعضاء مجلس التفاهم والوحدة الوطنية في أفغانستان وجهات النظر بشأن الحالة في أفغانستان وعملية السلام الجارية.

٦١ - وأتيحت للمقرر الخاص فرصة لزيارة مستوصف الأم والطفل الذي ترعاه السيدة فاتنة غيلاني، وجميع موظفيها، من النساء.

٦٢ - واستطاع المقرر الخاص الحصول على فكرة عن العمل الذي تقوم به مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية تحت مظلة منظمة هيئة التنسيق بين الوكالات للإغاثة في أفغانستان.

٦٣ - وعقد المقرر الخاص اجتماعا قيما مع المفكرين الأفغانيين. ووصفوا له كثيرا من الانتهاكات وعمليات القتل التي جرت في السنوات الماضية. وأعربوا له أيضا عن رغبتهم العميقة في إقرار السلام في ربوع أفغانستان.

سادسا - النتائج والتوصيات

ألف - النتائج

٦٤ - خلال زيارته القصيرة الى بعض المناطق المحدودة في أفغانستان وباكستان، عقد المقرر الخاص اجتماعات ومقابلات مع ١٠٠ شخص تقريبا من زعماء سياسيين، ومفكرين بارزين الى عائلات عادية كانوا يقيمون في مراكز لاجئين من بينهم أولئك الذين عادوا من مخيمات اللاجئين التي تديرها حكومة باكستان. واستنادا الى الحقائق التي تم جمعها والانطباعات المكتسبة من هذه الأنشطة، تمكن المقرر الخاص من الخروج بنتائج أولية بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

٦٥ - ويرغب المقرر الخاص في الإشارة الى الأمنية الطاغية في السلام الذي يتطلع اليه الشعب الأفغاني عامة ويتفق معه ومع الزعماء السياسيين كل الاتفاق في أن السلام مسألة لا غنى عنها لأي خطة لإنعاش المجتمع الأفغاني.

٦٦ - ورغم بعض الاضطرابات المتفرقة، فإن السلام يكتسب بالتدريج تأييدا في كابول ومناطق أخرى تسيطر عليها السلطات المحلية. وفي منطقة كابول على وجه التحديد، شوهد بعض الناس وقد أعادوا بناء منازلهم في إطار ما يبذلونه من جهود لتعمير مجتمعهم الممزق. كما شهد المقرر الخاص المؤسسات التعليمية تستأنف أنشطتها والطلبة يعودون الى مدارسهم.

٦٧ - ويرغب المقرر الخاص في أن يسجل تقديره الخاص لأنشطة هيئات الأمم المتحدة مثل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمات عديدة أخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية، ولجنة أوكسفورد للإغاثة من المجاعة، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان، وهيئة التنسيق بين الوكالات للإغاثة في أفغانستان التي توجه نشاطها نحو تعزيز المبادرات المحلية الهادفة الى تحقيق الاستقرار وتحسين أحوال المعيشة. وتسهم هذه الجهود، بتوفيرها لوسائل وحوافز الإنعاش على الصعيد المحلي، في تكوين هياكل تسهل بناء السلام النهائي.

٦٨ - وفي أثناء ذلك، تستمر المعاناة الإنسانية الجسيمة في شكل أعمال التقتيل، وحالات الاختفاء وفرض أحوال تسبب دمارا ماديا، مما يحرم الناس من حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة.

٦٩ - ويشكل وجود الألغام الأرضية المتناثرة على نطاق واسع، وخاصة في المناطق السكنية، خطرا داهما وجسيما للحق في الحياة. وقد أرغم بعض العائدين على العودة الى مخيمات اللاجئين بسبب الخوف من

الألغام الأرضية. وقد قدمت منظمات الإنقاذ الإنسانية الدولية سيلا من الموارد للعلاج الطبي وعلاج إعادة تأهيل المصابين والمعوقين بسبب الألغام الأرضية.

٧٠ - وتشكل انتهاكات قواعد الحرب وتجاهل القواعد الإنسانية الدولية بما في ذلك القسوة المقترفة ضد المدنيين عقبة حقيقية أمام كفالة الحق في الحياة والحق في الخلاص من المعاملة اللاإنسانية.

٧١ - ويشكل عدم وجود حكومة مركزية صعوبة جسيمة وتعقدا بالغا في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان على نحو ما تتطلبه قواعد القانون الدولي.

٧٢ - وانهيار النظام القضائي النزيه يحول دون إقامة العدل ويشكل تحديا لا يمكن التغلب عليه لحق الشعب الأفغاني في اجراء محاكمات نزيهة ويؤثر بصفة خاصة على المحتجزين في السجون.

٧٣ - وما تزال إقامة العدل متروكة الى حد كبير لتقدير السلطات المحلية من خلال نظام للتسويات المحلية يكتسب معان إضافية دينية. والانتقام الشخصي على مستوى العائلات والقبائل ليس نادرا وقد تفاقمت الحالة بفعل الصراع المسلح الذي طال أمده. وقد نما الى علم المقرر الخاص أن هناك حكما بالإعدام سينفذ في أحد المدانين من مخيم مخصص للمشردين الداخليين ما لم يقبض على أخيه، الذي ارتكب جريمة القتل الخطأ.

٧٤ - وما تزال أحكام الإعدام تصدر وأشارت التقارير الى حكم بالإعدام نفذ علنا في مدان وفقا للشريعة. كذلك فإن الأحوال التي يعيش في ظلها المسجونون والمدانون بالغة القتامة.

٧٥ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة، شاهد المقرر الخاص مستوى عاليا للمشاركة النسائية، وخاصة في مجالات الرعاية الطبية والتعليم. بيد أنه على الرغم من مشاركة المرأة في شؤون الإدارة، جزئيا بسبب ضرورات زمن الحرب، فإن تطور الموقف ككل لا يبدو أنه غيَّر الى حد كبير من نمط تسلط الذكور المتأصل بعمق في النظام المجتمعي المحلي. وقد ذكرت التقارير أن المجلس المحلي لجلال آباد حظر على النساء، في عام ١٩٩٤، العمل في المكاتب باستثناء مجالي الصحة والتعليم.

٧٦ - وفي حالة تتسم بالحرمان من حقوق الإنسان الأساسية، فثمة حاجة ملحة لضمان الاحتياجات الأساسية للوجود الإنساني. والنزاع المسلح الذي دام أكثر من ١٦ عاما أفضى الى دمار عام. وهناك نقص هائل في الموارد التي لا غنى عنها لتوفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية مثل المياه المأمونة، والأغذية والوقاية الصحية.

٧٧ - وبالإضافة الى مشكلة سوء التغذية بين الأطفال، بمن فيهم الرضع، فإن التوقف العام للخدمات الصحية في البلد كله يجعل العمر المتوقع أقصر على نطاق مخيف. وتعمل عوامل، مثل الحرمان من التعليم

وقصور العلاقات الإنسانية المجدية، وسهولة الحصول على الأسلحة المتطورة، وما يقترن بكل ذلك من تجارب قسوة الحرب، على تدمير مجموعة القيم لدى الكثير من الشباب مما يؤدي الى عدم ثنيهم عن الاشتراك في أنشطة العنف.

٧٨ - ونتيجة للبيئة القاسية السائدة، يتعرض التراث الثقافي للمجتمع الأفغاني للتدمير غير المكبوح.

باء - التوصيات

١ - بناء السلام

٧٩ - ينبغي أن تتركز الجهود الدولية على التعجيل بعملية السلام الجارية مع إيلاء الاعتبار اللازم لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير.

٨٠ - وينبغي بذل كافة الجهود، قبل وخلال عملية التوصل الى حل للسلام الدائم، لكبح العنف وتقليل العداء بين الفصائل المتنافسة وأفراد الجمهور الآتين من خلفيات قبلية، ودينية واجتماعية وثقافية مختلفة.

٨١ - وينبغي التأكيد على توافق الحق في العقيدة الدينية والحفاظ على المعيشة السلمية.

٢ - المساعدة الإنسانية

٨٢ - من المسلم به عامة أن الدولة التي تتسبب في وجود لاجئين هي المسؤولة أساسا عن إصلاح العواقب الناجمة عن أفعالها. ومع ذلك، شغلت مشكلة اللاجئين في أفغانستان المجتمع الدولي على الدوام. وإيلاء أولوية لزيادة المساعدة الإنسانية بتأييد من جميع الأمم أمر بالغ الأهمية.

٨٣ - وينبغي معالجة أوضاع العائدين واللاجئين ككل. كما ينبغي السماح للعائدين من مخيمات اللاجئين بالاحتفاظ بمركز اللاجئ الى أن يصبحوا قادرين على الحياة في أمن وعلى التمتع بحد أدنى أساسي لمستوى من الحياة في أحوال سلمية. وينبغي تشجيع العائدين على المشاركة في مساعدة اللاجئين في القرارات المتعلقة بعودتهم الى الوطن. وينبغي أن يجري على الفور توفير الأغذية، والمأوى والحد الأدنى من المعيشة الأساسية. كما ينبغي إيلاء الأولوية لضمان الحصول على الأغذية والعيش في بيئة آمنة، خالية من المخاطر البدنية. ويتطلب هذا تنفيذا مستمرا لبرنامج إزالة الألغام الأرضية، وتوفير العلاج الطبي، وتحديد مواقع مصادر الموارد المائية المأمونة وتنقية المياه الملوثة.

٨٤ - ولتحويل الناس عن المشاركة في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات والآثار الثقافية أو زراعة المحاصيل غير المشروعة، يلزم توفير بدائل لهم تمكنهم من إشباع الاحتياجات الأساسية في حياتهم. وسيجعلهم هذا أقل تعرضا للتأثيرات والمناورات الخارجية.

٣ - إعادة بناء المجتمع

٨٥ - وكما ينبغي تشجيع العودة الطوعية الى الوطن، يلزم أيضا بذل الجهود الهادفة الى تعزيز الأنشطة في داخل المجتمع الأفغاني ضمانا لعدم حدوث هجرة ضخمة للاجئين. وفي هذا الصدد، كانت المشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار برنامج "العمل على الإنعاش المباشر" للبيئة الاجتماعية الأفغانية إسهاما إيجابيا.

٨٦ - والحفاظ على توازن مناسب بين مبادرات الشعب الأفغاني والجهات التي توفر المساعدات الخارجية مسألة لازمة لتصميم أي برنامج إنعاش للمجتمع الأفغاني. وينبغي تشجيع مشاركة وتعاون الشعب الأفغاني ومنظماته مثل رابطة المحامين، والكيانات المحلية من نوع مجلس الشورى وسوى ذلك من الجماعات غير الحكومية تعزيزا لقدرتها على إشباع احتياجاته الخاصة به.

٨٧ - ونظرا للكيانات العديدة المشتركة في الأنشطة الإنسانية في أفغانستان والحاجة الى تجنب الازدواج، ينبغي تشجيع وتعزيز مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية لأفغانستان.

٨٨ - وينبغي إنشاء نظام متماسك للإدارة القانونية بغية تقويم هذا التجاهل التام للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقواعد الدولية لحقوق الإنسان كما نُص عليها في قواعد القانون الدولي والعدالة الدولية. وفي الأجل الطويل، ينبغي القيام على نطاق واسع بتقديم شكل من أشكال تعليم حقوق الإنسان للموظفين القائمين بتنفيذ القانون وعامة الجمهور وذلك لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

٤ - حماية السكان المستضعفين

٨٩ - ينبغي إيلاء أولوية لحماية القطاعات المستضعفة من السكان، مثل قطاعات النساء، والأطفال والمسنين من فظائع الحرب. وينبغي بذل كافة الجهود لحماية الأطفال الذين يشكلون مستقبل المجتمع الأفغاني، من العنف اليومي. وينبغي حظر ممارسة تجنيد وإعداد الأطفال ليصبحوا أشباه محاربين.

٩٠ - وينبغي تعبئة المساعدة على نطاق العالم لتقديم رعاية طبية للأمهات والرضع وذلك لإنقاذ الأجيال المقبلة من الشعب الأفغاني.

٩١ - وينبغي تزويد الأطفال بالتعليم الذي يستحقونه. وهناك حاجة عاجلة للمدرسين، والكتب المدرسية وسوى ذلك من المواد والمرافق التعليمية.

٩٢ - وينبغي النظر في إنشاء صندوق دولي لتعليم وإنقاذ الأطفال الأفغان.

٥ - حماية الملكية الثقافية

٩٣ - يشكل التراث الثقافي حجر الأساس في الهوية الأفغانية. ويتوقف من الأجيال المقبلة من الأفغان في التمتع بثقافتهم على إيلاء العناية اللازمة لحماية الثقافة الأصلية. كما ينبغي بذل الجهود على النطاق الدولي للمحافظة على التراث الثقافي في أفغانستان وحمايته.

- - - - -